الأمم المتحدة
A/RES/64/191

Distr.: General
12 February 2010

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون
البند ٥١ (ج) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/64/418/Add.3*)]

٦٤/١٩١ - القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٨/٢٠٣ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٣ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٨٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/١٨٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/١٨٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢٠٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

وإذ تشير أيضا إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية لعام ٢٠٠٩ وإلى وثيقته الختامية[(١)]،

وإذ تشير كذلك إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ووثيقته الختامية[(٢)] وإلى إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية لعام ٢٠٠٨[(٣)]،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية المعتمد في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[(٤)]،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(٥)]،

---

(١) القرار ٦٣/٣٠٣، المرفق.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) القرار ٦٣/٢٣٩، المرفق.

(٤) انظر القرار ٥٥/٢.

(٥) انظر القرار ٦٠/١.

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ تشير إلى قرارها ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣،

وإذ تعترف بالدور المهم الذي يؤديه تخفيف عبء الدين وإعادة هيكلة الديون، على أساس كل حالة على حدة، بوصفهما أداتين لمنع نشوب أزمة الديون وإدارتها من أجل التخفيف من تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في البلدان النامية،

وإذ تعرب عن القلق من احتمال ازدياد التحديات التي تواجهها بعض البلدان المنخفضة الدخل في خدمة ديونها،

وإذ تؤكد من جديد أن على كل بلد أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته، وأنه لا مغالاة في التأكيد على دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك ما يسري منها في مجال إدارة الدين، في تحقيق التنمية المستدامة، وإذ تعترف بضرورة إكمال الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة ترمي إلى توسيع نطاق فرص التنمية المتاحة أمام البلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام السيطرة الوطنية على زمام الأمور واحترام الاستراتيجيات والسيادة الوطنية،

وإذ تؤكد من جديد أيضا ضرورة أن تواصل مؤسسات بريتون وودز وغيرها من المؤسسات ذات الصلة أن تواصل، في ضوء ولاية كل منها، الاضطلاع بدور مهم في تحقيق ومواصلة بناء القدرة على تحمل الديون،

وإذ تلاحظ، في هذا الصدد، التحسن الذي حدث مؤخرا في إطار الإقراض الخاص بصندوق النقد الدولي من خلال جملة أمور، منها تبسيط الشروط وإنشاء صكوك أكثر مرونة من قبيل تقديم ائتمانات مرنة، وإذ تلاحظ أيضا في الوقت نفسه أنه لا ينبغي أن تنطوي البرامج الجديدة والجارية بلا مبرر على مشروطيات مسايرة للدورة الاقتصادية،

وإذ تشدد على أن القدرة على تحمل الديون أمر أساسي لدعم النمو، وإذ تبرز أهمية القدرة على تحمل الديون وفعالية إدارة الدين في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تلاحظ مع التقدير أن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين والجهات المانحة الثنائية قامت بتخفيف عبء الدين بشكل كبير عن كاهل ستة وعشرين بلدا من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي بلغت نقطة

الإكمال في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وأن تسعة بلدان أخرى بلغت نقطة اتخاذ القرار في إطار هذه المبادرة، وإذ تعرب عن القلق من أن خمسة بلدان من أصل أربعين بلدا من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المستوفية الشروط لم تصل بعد إلى نقطة اتخاذ القرار في إطار المبادرة،

وإذ تلاحظ أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية تشكل أكبر تحد اقتصادي يواجهه العالم في تاريخه الحديث، وإذ تنوه بالتصدي الدولي لهذه الأزمة الذي يساعد على تحقيق استقرار الأسواق المالية،

وإذ تدرك أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لا تزال تؤثر سلبا في التنمية وأن ذلك يمكن أن يقوض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأن يشكل خطرا على قدرة بعض البلدان النامية على تحمل الديون من خلال جملة أمور، منها تأثيرها في الاقتصاد الحقيقي واللجوء إلى زيادة الاقتراض من أجل التخفيف من الآثار السلبية المترتبة على الأزمة،

وإذ ترحب بنجاح المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين في تمكين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من زيادة حجم استثماراتها في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى بما يتماشى مع الأولويات والخطط الإنمائية الوطنية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تؤكد أهمية التصدي للتحديات التي تواجهها البلدان الأربعة عشر الفقيرة المثقلة بالديون التي تلاقي صعوبات في بلوغ نقطة اتخاذ القرار أو نقطة الإكمال في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وإذ تعرب عن القلق من أن بعض البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لا تزال ترزح تحت أعباء ديون ثقيلة ويتعين عليها أن تتجنب تراكما جديدا لديون لا تقدر على تحمل أعبائها بعد بلوغ نقطة الإكمال في إطار هذه المبادرة،

وإذ تسلم بأنه على الرغم من أن تخفيف عبء الدين عن طريق المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين قد قلص كثيرا مواطن الضعف المرتبطة بالديون في البلدان التي تجاوزت نقطة الإكمال، وأن مواطن الضعف في تلك البلدان هي في المتوسط أقل منها في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي لم تبلغ بعد نقطة الإكمال، فإن بعض البلدان التي تجاوزت نقطة الإكمال لا تزال تصنف على أنها معرضة بدرجة عالية لخطر العجز عن تسديد الديون،

واقتناعا منها بأن تعزيز فرص وصول السلع والخدمات التي تهتم البلدان النامية بتصديرها إلى الأسواق يسهم بشكل كبير في قدرة تلك البلدان على تحمل الديون،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام المعنون ”نحو حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية“[٦]؛

٢ - **تشدد** على الأهمية الخاصة التي يتسم بها إيجاد حل فعال وشامل ودائم وفي الوقت المناسب لمشاكل ديون البلدان النامية، نظرا إلى ما يمكن أن يسهم به تمويل الديون وتخفيف عبئها في تحقيق النمو والتنمية في الميدان الاقتصادي؛

٣ - **تؤكد** أهمية أن تتم عمليات الإقراض والاقتراض على نحو مسؤول، وتشدد على وجوب تقاسم الدائنين والمدينين المسؤولية عن منع نشوء حالات يتعذر فيها تحمل الديون؛

٤ - **تكرر التأكيد** على أن القدرة على تحمل الديون تتوقف على تضافر عوامل كثيرة على الصعيدين الدولي والوطني، وتشدد على ضرورة الاستمرار في مراعاة الظروف الخاصة لكل بلد والأثر المترتب على الصدمات الخارجية عند تحليل القدرة على تحمل الديون، وتشدد على ضرورة عدم استخدام أي مؤشر بمفرده للتوصل إلى أحكام نهائية بشأن القدرة على تحمل الديون، وبينما تسلم، في هذا الصدد، بالحاجة إلى استخدام مؤشرات شفافة وقابلة للمقارنة، فإنها تدعو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن يأخذا في اعتبارهما، لدى تقييمهما مسألة القدرة على تحمل الديون، التغيرات الجوهرية الناجمة عن أمور عدة، منها الكوارث الطبيعية والنزاعات والتغيرات في توقعات النمو على الصعيد العالمي أو في شروط التبادل التجاري، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، وكذلك التغيرات الناجمة عن تأثير التطورات في الأسواق المالية، وأن يواصلا تقديم معلومات بشأن هذه المسألة من خلال منتديات التعاون القائمة، بما فيها المنتديات التي تشترك فيها الدول الأعضاء؛

٥ - **تشدد** على أن القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل تتوقف على جملة أمور، منها النمو الاقتصادي وتعبئة الموارد المحلية والتوقعات المتعلقة بصادرات البلدان المدينة، وبالتالي فهي تتوقف على تهيئة بيئة دولية مؤاتية للتنمية، وإحراز تقدم في اتباع سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي، ووضع أطر تنظيمية شفافة وفعالة، والنجاح في التغلب على المشاكل الهيكلية للتنمية؛

٦ - **تسلم** بفداحة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتعدد أبعادها وبما يمكن أن تشكله من مخاطر جسيمة للقدرة على تحمل الديون لبعض البلدان النامية والبلدان التي تمر

---

(٦) A/64/167.

اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتشدد على ضرورة وضع سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون وتخفيف عبء الدين وإعادة هيكلة الديون، حسب الاقتضاء؛

٧ - **تؤكد** ضرورة مساعدة البلدان النامية في مواجهة الأزمة دون أن يؤدي ذلك إلى التعرض لخطر الوقوع في أزمة ديون أخرى، وتحيط علما مع التقدير، في هذا الصدد، بالموارد الإضافية التي جرى توفيرها عن طريق صندوق النقد الدولي والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وتدعو إلى مواصلة توفير التمويل بشروط ميسرة وفي شكل منح للبلدان المنخفضة الدخل لمساعدتها على التصدي للأزمة؛

٨ - **تلاحظ** قيام صندوق النقد الدولي بإعفاء البلدان المنخفضة الدخل من فوائد الدين في شكل مدفوعات دون فائدة من مرافق الإقراض المقدم بشروط ميسرة حتى نهاية عام ٢٠١١؛

٩ - **تلاحظ أيضا** أن بمقدور البلدان النامية أن تسعى إلى التفاوض، كحل أخير، على أساس كل حالة على حدة ومن خلال الأطر القائمة واتفاقات وقف سداد الديون مؤقتا بين المدينين والدائنين، للمساعدة في تخفيف حدة الآثار السلبية للأزمة وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي؛

١٠ - **تؤكد** أهمية مساعدة البلدان النامية، بناء على طلبها، في إدارة قروضها وفي تجنب تراكم ديون لا تقدر على تحملها، بوسائل منها بناء قدراتها في مجال إدارة الدين واستخدام المنح والقروض المقدمة بشروط ميسرة، وتشدد على أهمية الدور الذي يؤديه الإطار المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للقدرة على تحمل الديون للبلدان المنخفضة الدخل في المساعدة على توجيه القرارات المتعلقة بالاقتراض والإقراض؛

١١ - **تحيط علما** بالاستعراض الذي أجري مؤخرا لمرونة إطار القدرة على تحمل الديون، وتحث جميع المقرضين والمقترضين على الاستفادة التامة من التحليلات المتعلقة بالقدرة على تحمل الديون في اتخاذ قراراتهم بشأن الديون من أجل المساعدة على الحفاظ على القدرة على تحمل الديون باتباع نهج منسق وتعاوني، وتشجع على مواصلة استعراض الإطار، بمشاركة تامة من جانب الحكومات المقترضة، بصورة علنية وشفافة؛

١٢ - **تنوه** بمواصلة تقديم المساعدة، بما في ذلك المساعدة التقنية، من أجل تعزيز القدرة على إدارة الدين وعلى التفاوض وإعادة التفاوض، ومن ذلك دعم المشورة القانونية فيما يتصل بمعالجة أمور التقاضي المتعلقة بالدين الخارجي ومطابقة البيانات المتعلقة بالديون بين الدائنين والمدينين من أجل تحقيق القدرة على تحمل الديون والحفاظ عليها، وتشجع على القيام بذلك؛

١٣ - **تحيط علما** بالتقدم المحرز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، وتعرب في الوقت نفسه عن القلق من أن بعض البلدان لم تصل بعد إلى نقطة اتخاذ القرار أو نقطة الإكمال، وتدعو إلى تنفيذهما التام وفي الوقت المناسب وإلى مواصلة تقديم الدعم إلى البلدان المتبقية المستوفية الشروط في إنجاز العملية التي تجري في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتشجع جميع الأطراف، دائنين ومدينين على السواء، على الوفاء بالتزاماتهم في أسرع وقت ممكن بغية إنجاز عملية تخفيف عبء الدين؛

١٤ - **تلاحظ** أن بعض البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل غير المشمولة بالمبادرتين الحاليتين لتخفيف عبء الدين تواجه أيضا قيودا في تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا؛

١٥ - **تشدد** على أن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المستوفية شروط تخفيف عبء الدين لن تتمكن من التمتع بالمزايا الكاملة لتخفيف عبء الدين إلا إذا ساهم جميع الدائنين، من القطاعين العام والخاص، بنصيب عادل وشاركوا في الآليات الدولية لحل مشاكل الديون بغية كفالة قدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل ديونها؛

١٦ - **تشجع** البلدان المانحة على اتخاذ خطوات تكفل ألا يقلل ما تقدمه من موارد لتخفيف عبء الدين، في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية المعتزم تقديمها للبلدان النامية؛

١٧ - **تشجع** على زيادة تحسين تبادل المعلومات، على أساس طوعي، بشأن الاقتراض والإقراض فيما بين المقرضين والمقترضين؛

١٨ - **تحيط علما** بإنشاء مرافق إقراض جديدة تابعة لصندوق النقد الدولي لمواجهة هذه الأزمة وبمواصلة استعراض مرافق الإقراض الجديدة، وتحث المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على المضي قدما في تقديم مساعدة مرنة وبشروط ميسرة تدفع مقدما وبصورة عاجلة تكون من شأنها مساعدة البلدان النامية بشكل كبير وسريع على سد ثغرات التمويل التي تواجهها في إطار جهودها المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع الأخذ في الاعتبار أنه سيتعين على مرافق الإقراض الجديدة النظر في القدرات الاستيعابية والقدرة على تحمل الديون لكل من هذه البلدان؛

١٩ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتشجع تلك الجهود، وتهيب بهذه البلدان أن تواصل تعزيز سياساتها الداخلية وإدارتها الاقتصادية، بوسائل

من بينها استراتيجيات الحد من الفقر، وأن تهيئ بيئة محلية مؤاتية لتنمية القطاع الخاص وتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر، بما في ذلك وضع إطار مستقر للاقتصاد الكلي وإيجاد نظم شفافة ومسؤولة في مجال المالية العامة وإشاعة مناخ سليم للأعمال التجارية ومناخ استثماري يمكن التنبؤ به، وتدعو، في هذا الصدد، الدائنين، من القطاعين الخاص والعام على السواء، الذين لا يشاركون حتى الآن بالكامل في المبادرتين المتعلقتين بتخفيف عبء الدين إلى زيادة مشاركتهم بقدر كبير، بوسائل من بينها معاملة البلدان المدينة التي أبرمت اتفاقات مع الدائنين للتخفيف من عبء الدين الذي يمكن تحمله معاملة متساوية قدر الإمكان، وتدعو مؤسسات التمويل الدولية والجهات المانحة إلى مواصلة تقديم التمويل الملائم وبشروط ميسرة بالقدر الكافي؛

٢٠ - **تؤكد** أن تخفيف عبء الدين يمكن أن يقوم بدور رئيسي في الإفراج عن موارد ينبغي استخدامها في الأنشطة التي تتسق والقضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية الاقتصادية وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتحث، في هذا الصدد، البلدان على استخدام تلك الموارد التي أفرج عنها من خلال تخفيف عبء الدين، وبخاصة عن طريق إلغاء الديون وتخفيضها، في تحقيق تلك الأهداف؛

٢١ - **تدعو** إلى النظر في اتخاذ تدابير ومبادرات إضافية ترمي إلى كفالة القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال زيادة التمويل القائم على تقديم المنح وغير ذلك من أشكال التمويل المقدم بشروط ميسرة وإلغاء ما نسبته ١٠٠ في المائة من الديون الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف المستوفية الشروط المستحقة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والقيام، عند الضرورة وعلى أساس كل حالة على حدة، بتخفيف عبء الدين أو إعادة هيكلته إلى حد كبير لصالح البلدان النامية غير القادرة على تحمل عبء ديونها وغير المشمولة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

٢٢ - **تشجع** نادي باريس على أن يأخذ في الاعتبار، عند معالجة مسألة ديون البلدان المدينة المنخفضة والمتوسطة الدخل غير المشمولة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، قدرة تلك البلدان على تحمل ديونها في الأجل المتوسط إلى جانب الثغرات التي تواجهها في التمويل، وتحيط علما مع التقدير بنهج إيفيان الذي يتبعه نادي باريس في وضع شروط للتخفيف من عبء الدين مكيفة حسب الاحتياجات الخاصة للبلدان المدينة، مع الإبقاء على عملية إلغاء الدين بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

٢٣ - **تؤكد** ضرورة المعالجة الفعالة لمشاكل ديون البلدان النامية المتوسطة الدخل، وتؤكد، في هذا الصدد، أهمية نهج إيفيان الذي يتبعه نادي باريس، بوصفه وسيلة عملية لمعالجة هذه المسألة، وتلاحظ أن الإطار الحالي للقدرة على تحمل الديون المستخدم لتحليل حالة الديون في البلدان المتوسطة الدخل يركز بصفة أساسية على ديناميات الديون المتوسطة الأجل؛

٢٤ - **تلاحظ** التغير في تكوين الديون السيادية لبعض البلدان التي تتحول بصورة متزايدة من ديون عامة خارجية إلى ديون عامة محلية، وتلاحظ أن مستويات الدين المحلي يمكن أن تشكل تحديات أخرى في مجال إدارة الاقتصاد الكلي والقدرة على تحمل الدين العام، وتدعو إلى تعزيز القدرة على إدارة المستويات الجديدة من الدين المحلي بهدف الحفاظ عموما على القدرة على تحمل الدين العام؛

٢٥ - **تقر** بحدوث تحول من الاقتراض الرسمي إلى الاقتراض التجاري ومن الدين العام الخارجي إلى الدين العام المحلي، وإن كان الجانب الأكبر من التمويل الخارجي الذي تتلقاه غالبية البلدان المنخفضة الدخل لا يزال رسميا، وتلاحظ حدوث زيادة كبيرة في عدد الدائنين، من القطاع الرسمي والقطاع الخاص على حد سواء، وتؤكد ضرورة التصدي للآثار المترتبة على هذه التغيرات، بوسائل منها تحسين جمع البيانات وتحليلها؛

٢٦ - **تدعو** إلى تكثيف الجهود لمنع حدوث أزمات فيما يتعلق بالديون من خلال تعزيز الآليات المالية الدولية لمنع نشوب الأزمات وحلها، بالتعاون مع القطاع الخاص وعن طريق إيجاد حلول شفافة ومقبولة من الجميع؛

٢٧ - **تنوه** بالأدوار التي تقوم بها الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، وفقا لولاية كل منها، وتشجعها على مواصلة دعم الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة وإيجاد حل دائم لمشكلة ديون البلدان النامية؛

٢٨ - **تدعو** الدائنين والمدينين إلى مواصلة بحث إمكانية القيام، عند الاقتضاء وعلى أساس متفق عليه بصورة متبادلة وعلى أساس كل حالة على حدة، باستخدام آليات مبتكرة من قبيل مقايضة الديون، بما في ذلك مقايضة الديون بأسهم في مشاريع تتصل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢٩ - **تؤكد** ضرورة مواصلة اتخاذ تدابير فعالة، ويفضل أن تكون في سياق الأطر القائمة، من أجل معالجة مشاكل ديون أقل البلدان نموا، بطرق منها إلغاء الديون الثنائية والمتعددة الأطراف المستحقة على أقل البلدان نموا لدائنين من القطاعين العام والخاص على حد سواء؛

٣٠ - **تدعو** البلدان المانحة إلى أن تواصل جهودها، آخذة التحليلات الخاصة بقدرة كل بلد على حدة على تحمل الديون في الاعتبار، من أجل زيادة المنح الثنائية المقدمة للبلدان النامية التي يمكن أن تسهم في تعزيز القدرة على تحمل الديون في الأجلين المتوسط والطويل، وتسلم بضرورة تمكين البلدان من الاستثمار في عدة قطاعات من بينها الصحة والتعليم، مع المحافظة على القدرة على تحمل الديون؛

٣١ - **تؤكد** الحاجة إلى زيادة تبادل المعلومات والشفافية واستخدام معايير موضوعية عند وضع سيناريوهات الديون وتقييمها، بما في ذلك تقييم الديون المحلية العامة والخاصة، بغية ضمان تحقيق الأهداف الإنمائية، وتقر بأن وكالات التقدير الائتماني تقوم أيضا بدور مهم في توفير المعلومات، بما في ذلك تقييم المخاطر المؤسسية والسيادية، وتدعو، في هذا الصدد، إلى تشديد الرقابة على وكالات التقدير الائتماني بما يتسق مع مدونة قواعد السلوك الدولية المعززة المتفق عليها؛

٣٢ - **تدعو** إلى النظر في وضع نهج معززة لآليات إعادة هيكلة الديون السيادية استنادا إلى الأطر والمبادئ القائمة، بمشاركة واسعة النطاق من الدائنين والمدينين ومعاملة جميع الدائنين معاملة متساوية واضطلاع مؤسسات بريتون وودز بدور مهم، وترحب، في هذا الصدد، بمساهمة جميع البلدان في المناقشات الجارية في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنتديات الأخرى بشأن الحاجة إلى وضع إطار أكثر تنظيما للتعاون الدولي في هذا المجال والجدوى من وضع هذا الإطار وتهيب بجميع البلدان أن تقوم بذلك؛

٣٣ - **ترحب** بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي وتهيب به إبداء المرونة، وتؤكد ضرورة مواصلة تلك الجهود في مساعدة البلدان النامية في فترة ما بعد انتهاء النزاع، ولا سيما البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، على إنجاز خطوات التعمير الأولى اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

٣٤ - **ترحب أيضا** بالجهود التي يبذلها الدائنون وتدعوهم إلى إبداء المرونة إزاء البلدان النامية المتضررة من الكوارث الطبيعية لتمكينها من معالجة شواغلها المتعلقة بالديون، مع مراعاة الحالات والاحتياجات التي تنفرد بها هذه البلدان؛

٣٥ - **ترحب كذلك** بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي وتهيب به أن يدعم بناء القدرات المؤسسية في البلدان النامية من أجل إدارة الأصول والخصوم المالية وأن يعزز إدارة الديون التي يمكن تحملها باعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛

٣٦ - **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى القيام، بالتعاون مع اللجان الإقليمية والمصارف الإنمائية وغيرها من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ذات الصلة وأصحاب المصلحة المتعددين المعنيين، بمواصلة التعاون وتكثيفه فيما يتصل بأنشطة بناء القدرات في البلدان النامية في مجال إدارة الدين والقدرة على تحمل الديون؛

٣٧ - **تدعو** المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، إلى مواصلة الجهود الرامية إلى زيادة الدعم المالي المقدم لأنشطة بناء قدرات البلدان النامية في مجال إدارة الدين والقدرة على تحمل الديون، وتشجع البلدان التي لم تنشئ بعد نظما شفافة وخاضعة للمساءلة لإدارة الدين على القيام بذلك؛

٣٨ - **تهيب** بجميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة اتخاذ التدابير والإجراءات الملائمة لتنفيذ التزامات واتفاقات وقرارات المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وبخاصة ما يتعلق منها بمسألة مشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية، وتدعو مؤسسات بريتون وودز والقطاع الخاص إلى القيام بذلك؛

٣٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وأن يضمن ذلك التقرير تحليلا شاملا وموضوعيا لحالة الديون الخارجية في البلدان النامية؛

٤٠ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والستين، في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''، بندا فرعيا بعنوان ''القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية''.

الجلسة العامة ٦٦
٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩